الأحزاب الاسلامية فى الجزائر .. إلى أين ؟
القوى الديمقراطية تستعد لمرحلة ما بعد الانتخابات

لم تعلن الجبهة الاسلامية للانقاذ فى الجزائر - حتى الآن - موقفها الرسمى من المشاركة فى الانتخابات التشريعية التى تجرى فى السادس والعشرين من هذا الشهر ، بالرغم من ان اعضاءها قد تقدموا بأوراق ترشيحهم فى جميع الدوائر ..

وكانت الجبهة قد تأسست بقيادة عباس مدنى وعلى بلحاج فى اعقاب صدور الدستور الجديد فى الجزائر فى فبراير من عام ١٩٨٩ ، وشاركت - بعد ذلك مباشرة - فى انتخابات البلديات ، التى اجريت فى ظل الدستور الجديد على اساس التعددية الحزبية ، لأول مرة منذ الاستقلال فى عام ١٩٦٢ .

وحصلت الجبهة الاسلامية فى انتخابات البلديات على اغلبية كبيرة ، وحققت انتصارا ساحقا على مرشحى حزب جبهة التحرير الوطنى ، الذى احتكر الحكم منذ الاستقلال بوصفه الحزب الوحيد فى البلاد .

وكانت الجبهة الاسلامية قد اعتمدت فى حملتها الانتخابية على فشل جبهة التحرير الوطنى فى معالجة الأزمات التى يعانى منها الشعب الجزائرى ، وفى مقدمتها ازمة الاسكان ، والبطالة ، والارتفاع المخيف والمتلاحق فى اسعار السلع الأساسية .

واشارت الاحصائيات ، التى نشرت فى ذلك الوقت ، إلى ان كل تسعة من الجزائريين تخصهم حجرة واحدة ، يتناوبون النوم فيها على مدى ساعات الليل والنهار !!

كما اعتمدت الجبهة الاسلامية فى حملتها فى انتخابات البلديات إلى ما اصبح شائعا على جميع الالسنة من انحراف عدد من المسئولين فى جبهة التحرير الوطنى ، ممن تولوا الحكم فى البلاد ، إلى الحد الذى جعل ابراهيم الابراهيمى رئيس الوزراء الأسبق يعلن فى اجتماع اللجنة المركزية للحزب - الذى اذاعه التليفزيون على الهواء - ان العمولات والرشاوى التى تقاضاها المسئولون عن الحكم خلال السنوات العشر الأخيرة قد بلغت ٢٦ الف مليون دولار ، وهو ما يعادل الديون الخارجية للجزائر باكملها !!

وكان الحديث عن الرشوة والفساد وراء الأحداث الدامية التى شهدتها الجزائر فى اكتوبر من عام ١٩٨٨ والتى ادت إلى صدور الدستور الجديد متضمنا السماح بالتعددية الحزبية ، وحرية الرأى والتعبير ، وكفالة الحريات العامة ومن بينها الحق فى الاضراب .

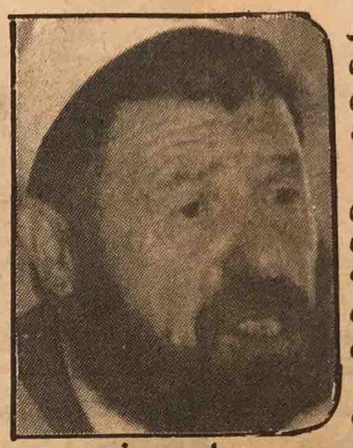

عباس مدنى

ابراهيم الابراهيمى

الشاذلى بن جديد

سيد أحمد غزالى

كما اضطرت جبهة التحرير الوطنى - بعد هذه الأحداث - إلى إجراء تغيير شامل فى هياكلها تم بمقتضاه :

● خروج ممثلى القوات المسلحة من اللجنة المركزية للحزب .

● اختيار امين عام جديد للحزب ، هو السيد عبدالحميد مهرى ، وهو من القيادات المؤسسة للجبهة والمشهود له بدوره النضالى فى الثورة الجزائرية ، الى جانب ما يتمتع به من النزاهة وحسن السمعة .

● استقالة الرئيس الشاذلى بن جديد - رئيس الجمهورية - من رئاسة جبهة التحرير ، واعلانه عن انه قد اصبح رئيسا لكل الجزائريين .

● تشكيل حكومة جديدة فى الجزائر تضم عددا من المستقلين الى جانب عدد من الوزراء الذين تؤيدهم احزاب المعارضة ، من بينهم وزير كلف بوزارة حقوق الانسان .

وعندما اقترب موعد الانتخابات البرلمانية ، التى كان من المقرر إجراؤها فى يونيو من هذا العام ، ادركت الجبهة الاسلامية للانقاذ ان فرصها للحصول على الاغلبية فى تلك الانتخابات قد اصبحت ضئيلة لعدة اسباب من اهمها :

١ - ان ممارسات الجبهة الاسلامية فى البلديات التى حصلت على الأغلبية فيها قد اتسمت بالتحيز والتسلط ، فممثلو الجبهة لا يقضون حاجات المواطن إلا إذا كان يرتدى (الزى الاسلامى) سواء فى ذلك المرأة والرجل ..

٢ - ان البلديات الاسلامية ، لم تقدم اية حلول واقعية للمشاكل التى عانت منها البلاد ، وانما اكتفت باجراءات شكلية تمثلت فى تغيير اسماء البلديات ونزع شعارات الدولة من عليها ، ووضع لافتات جديدة تحمل اسم (البلدية الإسلامية) .

٣ - تاجر اعضاء البلديات الاسلامية فى الأراضى المخصصة للاسكان الشعبى ، وخصصوا المتاح منها لأعضاء الجبهة الاسلامية للانقاذ ، وحرموا من لا ينتمون الى الجبهة من حقهم فى السكن .

٤ - قاموا بحملة واسعة ضد المرأة ، تطالبها بلبس الحجاب ، وعدم العمل ، واعتدى بعض أعضاء الجبهة الاسلامية على رواد الشواطىء بالضرب والاهانات ، كما هاجموا القاعات التى تتم فيها حفلات الزواج ، ومنعوا الفرق الموسيقية والغنائية من اداء عروضها باعتبارها مخالفة للشريعة الاسلامية .

٥ - شن اعضاء الجبهة الاسلامية حملة شديدة على الجزائريين الذين ينحدرون من اصل ينتمى لقبائل البربر ، وهى قبائل تعتز بلغتها وتراثها (الأمازيرى) وطالبت الجبهة بان تكون اللغة العربية وحدها اللغة المستعملة فى البلاد .

وقد ادى ذلك كله إلى رد فعل معاد للجبهة الاسلامية ، وواجهت الجبهة راى عام يعارض ممارساتها ويضم قطاعات كبيرة من الشعب الجزائرى ممثلة اساسا فى المرأة الجزائرية ، والمنحدرين من اصل قبائلى ، واعداد كبيرة من المثقفين الجزائريين ، الى جانب الأحزاب التى تؤمن بالديمقراطية وفق النموذج الغربى .

وفى محاولة من الجبهة الاسلامية لكسر الحصار المضروب حولها ، والتخلص من المشاركة فى الانتخابات البرلمانية ، التى تضاءلت فرصها للفوز فيها ، قررت الجبهة الدخول فى مواجهة حادة مع السلطة ، فاعلنت الاضراب العام فى البلاد بقصد تعطيل مرافق الانتاج والخدمات ، وهو الاضراب الذى ادى إلى مصادمات دموية ، وانتهى بإعلان حالة الطوارىء ونزول دبابات الجيش إلى الشوارع ، وفرض حظر التجول .

وقامت السلطات العسكرية باعتقال عباس مدنى وعلى بلحاج ، وقدمتهما إلى محاكمة عسكرية ، تحدد موعدها فى بداية العام القادم .

واستطاع رئيس الوزراء الجديد «سيد احمد غزالى» ان يحتوى الأزمة ، وان يعقد اجتماعات مطولة مع كافة الأحزاب السياسية ، التى يصل عددها إلى ستين حزبا ، واستغرقت هذه الاجتماعات عدة ايام ، واستمر بعضها أكثر من ٢٤ ساعة متصلة ، وتم فى اعقابها تعديل قوانين الانتخاب بما يحقق موافقة اغلبية الأحزاب الديمقراطية عليها ، وتحدد يوم ٢٦ من هذا الشهر موعدا جديدا لإجراء الانتخابات .

والسؤال الآن فى الشارع الجزائرى هو :

- هل تشارك الجبهة الاسلامية رسميا فى هذه الانتخابات ، وما هى فرصها للفوز فيها ؟

وفى اعتقادنا ان الجبهة الاسلامية سوف تكتفى بمشاركة اعضائها - بصفتهم الشخصية - فى الانتخابات حتى لا تلتزم الجبهة - رسميا - بنتائجها .

وفى اعتقادنا ايضا انه بالرغم من التنظيم الجيد الذى يتميز به اعضاء الجبهة ، وقدرتهم على تجنيد كل الأعضاء للإدلاء باصواتهم فى الانتخابات ، فإن الجبهة لن تستطيع أن تحقق فى الانتخابات القادمة الفوز باكثر من ٣٠٪ من الدوائر الانتخابية .

وفى اعتقادنا - اخيرا - أن جبهة تضم الأحزاب الديمقراطية سوف تفرض نفسها على الساحة الجزائرية - بعد ظهور الانتخابات - بهدف انقاذ الجزائر من الوقوع فى براثن الحزب الواحد من جديد ، حتى ولو كان اسمه (الجبهة الاسلامية للانقاذ) .

أحمد طلعت